الأمم المتحدة



Distr.: General
19 December 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٨١٢ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بخصوص نظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الصومال“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس.

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي تلقاها من الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، أحمد ولد عبد الله، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٧، والتي قدم فيها مقترحات على الجبهتين السياسية والأمنية، ودعا المجتمع الدولي إلى الالتزام بنهج واضح في هذا الصدد. ويتطلع مجلس الأمن إلى سماع مزيد من التفاصيل بشأن مقترحات الممثل الخاص للأمين العام. ويؤيد مجلس الأمن بقوة جهود الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

”ويرحب مجلس الأمن بتعيين رئيس الوزراء الصومالي الجديد، ويتطلع إلى تكوين حكومة فعالة في القريب العاجل. ويتيح تعيين نور حسن حسين فرصة مجددة لإحراز المزيد من التقدم تجاه إقامة الحوار وتحقيق المصالحة السياسية، ومعالجة الأزمة الإنسانية في الصومال، وتنفيذ نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية، مما يؤدي إلى رسم خريطة طريق لما تبقى من الفترة الانتقالية، وإجراء انتخابات ديمقراطية في الصومال، على النحو المحدد في الميثاق الاتحادي الانتقالي. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف الصومالية على نبذ العنف، وعلى الدخول في حوار جوهري، بدعم من الممثل الخاص للأمين العام، بهدف تحقيق مصالحة وطنية كاملة وشاملة.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بالإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والتي اشتملت على سرد لوقائع زيارته للصومال. ويُعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تدهور الوضع الإنساني، الذي يزيد تفاقما نتيجة للظروف الأمنية السائدة في الصومال، ويؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة في مجال الإغاثة الإنسانية للصومال. ويطالب مجلس الأمن بأن تكفل جميع الأطراف في الصومال إمكانية وصول كافة أشكال المساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للأذى بدون عراقيل، ويدعو هذه الأطراف إلى النهوض بمسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، واتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية المدنيين.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا تأييده القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويهيب بجميع الأطراف الصومالية أن تتعاون معها بشكل كامل، ويحث المجتمع الدولي مجددا على توفير الموارد المالية والموظفين والمعدات والخدمات لكي تتمكن البعثة من الانتشار انتشارا كاملا، ويكرر طلبه إلى الأمين العام التشاور مع لجنة الاتحاد الأفريقي بشأن ما يمكن تقديمه من دعم إضافي للبعثة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أيضا طلبه إلى الأمين العام أن يطور خطط الطوارئ القائمة استعدادا لاحتمال نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة كي تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي، على النحو الوارد في القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧). ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد بحلول ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨“.